وزارة النقل

الرصد الإعلامي

التاريخ

الخميس 2024/11/28

أبرز العناوين

العنوان	رقم الصفحة	التصنيف
1.وزيرة النقل تدعو لتنظيم قطاع الشحن البحري	3	خبر صحفي
2.العبدللات: الحكومة تعمم لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان	4	خبر صحفي
3.اقتصاديون: النهج الحكومي يبث الإيجابية وينسجم مع رؤية التحديث	6+5	خبر صحفي
4."الطيران المدني" تُقيّم إعادة تشغيل الطائرات الأردنية إلى مطار بيروت	7	خبر صحفي
5.السماح بتسجيل مركبات هجينة لخدمة السفريات الخارجية	8	خبر صحفي
6.الأرصاد الجوية : الشوبك تسجل -3.9 درجة مئوية	9	خبر صحفي
7.ركابنا الاعزاء ، تالياً التعديلات على المسارات والتعرفة	10	خبر صحفي
8."الأمن العام" ينفي وجود كاميرات لاستيفاء الرسوم على (شارع الـ100)	11	خبر صحفي
9.اجواء باردة نسبياً في اغلب المناطق اليوم واستقرار خلال الايام المقبلة	12	خبر صحفي

وزيرة النقل تدعو لتنظيم قطاع الشحن البحري

عمان 27 تشرين الثاني (بترا)- أكدت وزيرة النقل المهندسة وسام التهتموني أهمية تعزيز التعاون لتنظيم عمل وكلاء الخطوط الملاحية البحرية والنقابة اللوجستية، وبما يسهم في تطوير قطاع الشحن البحري والخدمات اللوجستية.

وبحسب بيان للوزارة الأربعاء دعت التهتموني خلال اجتماع الأربعاء ترأسته بحضور أمين عام الوزارة فارس أبو دية، ومدير عام الهيئة البحرية الأردنية المهندس عمر الدباس، ومدير عام نقابة ملاحة الأردن محمد الدلابيح وممثلون عن دائرة الجمارك، والنقابة اللوجستية، وشركة ميناء حاويات العقبة، والمديريات المعنية الى وضع إطار تنظيمي واضح يضمن تحسين كفاءة العمليات، وتسريع الإجراءات، وخفض الكلف، بما ينعكس إيجابا على قطاع النقل البحري.
واطلعت خلال الاجتماع الذي عقد بالوزارة على آخر المستجدات المتعلقة بعمل وكلاء الخطوط الملاحية والإجراءات المتبعة في ميناء العقبة، مشيرة الى ضرورة تفعيل الربط الإلكتروني وأتمتة العمليات بين الجهات ذات العلاقة، وبما يحقق التكامل في الخدمات ويعزز من تنافسية ميناء العقبة على المستوى الإقليمي.
بدورهم شدد الحضور على أهمية التنسيق المشترك بين جميع الأطراف المعنية، لضمان تطبيق الآليات المناسبة التي تعزز العمل في قطاع الشحن البحري وتسهم في تحسين تنافسية الخدمات اللوجستية في المملكة.

العبداللات: الحكومة تعمم لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان

عمان 27 تشرين الثاني (بترا) - صدر تعميم الأربعاء لجميع الوزارات والمؤسسات الحكومية للعمل على تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان والتي حظيت بقبول الأردن.

وقال مدير وحدة حقوق الإنسان في رئاسة الوزراء، الدكتور خليل العبداللات، إن الأردن يواصل جهوده المكثفة لتعزيز منظومة حقوق الإنسان، مؤكداً التزامها بتنفيذ التوصيات التي قبلتها ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وأشار إلى أن الحكومة قبلت 204 توصية عقب دراستها بعناية من قبل الوفد الرسمي الذي قدّم التقرير أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف، موضحا أن العمل جارٍ على إعداد مصفوفة تنفيذية شاملة، ضمن خطة خمسية ذات أهداف واضحة وقابلة للقياس، تلتزم بإطار زمني محدد لتحقيق نتائج ملموسة.وأكد أهمية آلية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان كأداة استراتيجية لتوسيع الشراكات وتعزيز التعاون مع مختلف الجهات المعنية بمنظومة حقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وبيّن أن الدورة الرابعة الخاصة بالأردن شهدت تقديم 36 إفادة فردية، منها 21 إفادة من مؤسسات أردنية و15 إفادة من مؤسسات دولية، مقارنة مع 21 إفادة فردية قُدمت في عام 2018، بينها 7 دولية، و6 إفادات فردية في عام 2013، منها 5 دولية وواحدة أردنية.

وعلى صعيد الإفادات الجماعية، لفت إلى أن الدورة الحالية سجلت تقديم 27 إفادة جماعية من تحالفات وأوراق مشتركة، مقارنة مع 13 إفادة جماعية في عام 2018، بمساهمة أكثر من 55 مؤسسة، و4 إفادات فقط في عام 2013 مثلت 19 مؤسسة.

وبلغ عدد المؤسسات والمنظمات التي أسهمت في الإفادات الجماعية العام الحالي 159 مؤسسة، مقارنة مع 55 مؤسسة في عام 2018، ما يعكس نمواً كبيراً في حجم المشاركة وتوسيع دور المجتمع المدني.

وأوضح أن هذا التقدم يمثل دليلاً على التزام الحكومة بتعزيز الحيز المتاح للمجتمع المدني، ومأسسة الشراكة مع مختلف القطاعات في إطار رؤية شاملة لتعزيز منظومة حقوق الإنسان.

وقال إن الأردن بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني يسير بخطى ثابتة نحو تعزيز منظومة حقوق الإنسان وترسيخ سيادة القانون، مبينا أن إقرار منظومتي الإصلاح السياسي والاقتصادي، إلى جانب خطة تطوير القطاع العام، يمثل دليلاً واضحاً على التزام الدولة برؤية شاملة للإصلاحات التي تشكل محور النهوض بالمرحلة المقبلة.وأشار إلى أن التوصيات التي قبلتها الحكومة تتماشى مع هذه الإصلاحات الشاملة، وتسهم في تعزيز حالة حقوق الإنسان في الأردن، مبينا أن التوصيات المتعلقة بحقوق المرأة تحظى باهتمام كبير من الدول التي قدمت توصياتها، إلى جانب التوصيات التي تركز على حقوق الطفل، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، كما شملت تعزيز التمكين الاقتصادي وضمان بيئة ملائمة لتفعيل الحقوق الأساسية في مجالات الصحة، والتعليم، والعمل.

وأكد أن الحكومة أبدت التزاماً واضحاً بتعزيز حقوق الإنسان من خلال الموافقة على مجموعة من التوصيات المهمة المتعلقة بضمان الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأوضح أن التوصيات ركزت كذلك على حماية الفئات الأكثر حاجة للرعاية، وتعزيز الاستجابة لقضايا البيئة والتغير المناخي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشيرا إلى أن الدولة الأردنية قدمت نموذجاً متقدماً خلال المراجعة الدورية الرابعة، حيث ارتفعت نسبة التوصيات المقبولة إلى نحو 75 بالمئة من إجمالي التوصيات المقدمة من دول العالم، بما في ذلك توصيات أُحيطت علماً بها في دورات سابقة.

وبين العبداللات أن الحكومة شرعت في التحضيرات لإعداد المصفوفة الوطنية لتنفيذ التوصيات المقبولة، بالتنسيق مع مختلف المؤسسات المعنية بحالة حقوق الإنسان، مؤكدا الدور المحوري الذي سيقوم به البرلمان، والمؤسسات الدولية، والقطاع الخاص في هذه المرحلة من خلال نهج المسؤولية الاجتماعية، وتشجيع قطاع الأعمال على المساهمة في تعزيز حقوق الإنسان، بما يعكس التزام الدولة بنهج شامل ومتعدد الأطراف.

بترا

البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي
(2025-2023)

اقتصاديون: النهج الحكومي يبث الإيجابية وينسجم مع رؤية التحديث

عمان 27 تشرين الثاني(بترا)- أكدت فاعليات اقتصادية أن الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الحكومة منذ تشكيلها قبل أكثر من شهرين جاءت في توقيت مهم لتحفيز مجمل القطاعات الاقتصادية ودعم الاستثمار، انسجاما مع رؤية التحديث الاقتصادي.

وقالوا لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، إن نهج الحكومة الاقتصادي يبث الإيجابية في نفوس الجميع بقوة ومنعة الاقتصاد الوطني وقدرته على تجاوز الصعوبات التي فرضتها أحداث المنطقة السياسية، والمضي نحو تحقيق النمو المنشود الذي تسعى المملكة للوصول إليه خلال السنوات المقبلة. واتخذت الحكومة منذ تشكيلها عديد الإجراءات والقرارات الاقتصادية طالت المركبات الكهربائية وقطاع الإسكان والعقار والتسويات الضريبية والجمارك والأموال الأميرية والسياحة العلاجية وأرباح الصادرات، والكهرباء والطاقة والاستثمار، ولقاءات مع القطاع الخاص، علاوة على قرار البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة. واتخذ مجلس الوزراء يوم قرارات جديدة تتعلق بمنح المشاريع الصّناعيَّة الجديدة في مدينة الحسين بن عبدالله الثّنمويَّة في محافظة الكرك ومدينة الطَّفيلة الصّناعيَّة حوافز استثماريَّة إضافية.ووافق المجلس على تعديل الجدول الصادر بموجب قانون البيئة الاستثمارية لإخضاع بعض موجودات ومستلزمات الإنتاج إلى الضريبة بنسبة صفر، وإقرار نظام معدّل لنظام المصاريف والمخصَّصات والاستهلاك والإعفاءات لسنة 2024.كما وافق المجلس على توصيات لجنة تسوية القضايا الضريبية بتسوية أوضاع 33 شركة ومكلفا، إضافة إلى الموافقة على توصيات لجنة تسوية القضايا الجمركية بتسوية 22 قضية، والموافقة على الإجراءات اللازمة لتصويب أوضاع العمالة السورية، إلى جانب قرارات تتعلق بدعم سلع أساسيَّة. وأكد عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية محمد البستنجي، أهمية القرارات الحكومية الأخيرة بمنح المشاريع الصناعية الجديدة في مدينة الحسين بن عبدالله التنموية في محافظة الكرك حوافز إضافية، مشيرا إلى أن هذه الخطوة تمثل دعما عمليا للإنتاجية، وتعزز تمكين المجتمعات المحلية، وتسهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية. وأشاد باستجابة رئيس الوزراء للمطالب التي قُدمت خلال زيارته الأخيرة لمحافظة الكرك، موضحا أن هذه الحوافز ستسهم في تعزيز استمرارية المشاريع وتقليل الأعباء المالية عنها، ما يدعم تنافسيتها وقدرتها على توليد فرص عمل مستدامة. وبين أن محافظة الكرك تحتاج إلى إجراءات عملية تحقق التنمية المستدامة، وتستجيب لمتطلبات التمكين الاقتصادي والاجتماعي لسكانها، لافتا إلى أن هذه الحوافز تمثل نموذجا عمليا لتعزيز الاستثمار الإنتاجي الذي يحقق أثرا طويل الأمد.وشدد البستنجي على أن الشروط المرافقة لهذه الحوافز، مثل تحقيق قيمة مضافة لا تقل عن 40 بالمئة من المنشأ المحلي، وتوظيف 70 بالمئة من العمالة من أبناء المحافظة، تعكس أهمية تمكين المجتمعات المحلية، وتعزيز اعتماد المشاريع على الموارد الوطنية. ولفت إلى أن حجم الاستثمار المطلوب، البالغ 15 مليون دينار كحد أدنى، يضمن استقطاب مشاريع نوعية تسهم في رفع كفاءة الإنتاج المحلي، وتعزز الاستدامة الاقتصادية. وتتضمن الحوافز الممنوحة تخفيض فواتير الكهرباء والمياه بنسب متدرجة على مدى 10 سنوات، وإعفاء المشاريع من ضريبة المبيعات لأول 5 سنوات من الإنتاج، إضافة إلى تمديد مدة الدعم المقدم للعمالة المحلية لـ5 سنوات بدلا من 3.وهذه الحوافز، وفقاً للبستنجي، تشكل قاعدة صلبة لدعم المشاريع وتعزيز دورها في تحقيق الأهداف التنموية الوطنية. من جانبه، رحب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، بالقرارات التحفيزية التي أقرها مجلس الوزراء، بهدف تحفيز النَّشاط الاقتصادي وتعزيز الاستثمار وتهيئة البيئة الجاذبة له، مؤكدا أنها ضرورية وتخدم الاقتصاد الوطني في المرحلة الراهنة.وقال إن هذه القرارات لها آثار إيجابية على القطاعات العمالية المختلفة، إذ أن الاقتصاد منظومة والعمال طرف أساسي في المعادلة الاقتصادية، وشريك في المساهمة بالتنمية الاقتصادية وتعزيز عجلة الإنتاج. وأضاف أن اتحاد العمال دائما يدعو إلى دعم القطاعات الاقتصادية من خلال قرارات تحفيزية وتسهيلات تخفف عنهم الظروف الاقتصادية حتى يتمكنوا من الإيفاء بمسؤولياتهم تجاه العاملين. وأشاد الفناطسة، بموافقة مجلس الوزراء على اتفاقيَّة لتمويل إنشاء 5 مدارس مهنيَّة، ضمن مشروع تطوير البنية التحتيَّة للتَّعليم العام، بالتَّعاون مع الصندوق الكويتي للتَّنمية الاقتصاديَّة العربيَّة، مؤكدا أنها خطوة بالاتجاه الصحيح نحو تعزيز التَّعليم المهني والتِّقني على المستوى الوطني، وتهيئة البنية التحتيَّة اللازمة لذلك. وبخصوص القرار المتعلق بالإجراءات اللازمة لتصويب أوضاع العمالة السُّوريَّة عن الفترة السَّابقة، قال الفناطسة إن اتحاد العمال استقبل خلال الفترة الماضية، العديد من الأسئلة والاستفسارات من قبل العمال السوريين بشأن الإعفاء من الغرامات المتراكمة عليهم، ما يسهم بتخفيف الاعباء المالية عنهم وتنظيم سوق العمل.من جهته، قال رئيس غرفتي صناعة الأردن وعمان، المهندس فتحي الجغبير، إنه لا شك في أن الخطوات التي اتخذتها الحكومة في الآونة الأخيرة تعكس اهتماماً ملحوظاً بتحفيز وتنشيط الاقتصاد الوطني. وأضاف أن هذه القرارات تعكس الشراكة مع القطاع الخاص، إذ حملت في طياتها إيجابية وتفاؤلاً بمستقبل اقتصادي أكثر استقرارا ونموا، لا سيما من خلال قرارات استهدفت القطاعات الرئيسية مثل القطاع الصناعي، والإسكان والعقار، والتجارة الخارجية، والطاقة، والمالية العامة. واعتبر أن القرارات الحكومية تحمل مؤشرات إيجابية من الحكومة خاصة لدعم القطاع الصناعي، باعتباره محورا اساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته، وإنجاز روية التحديث الاقتصادي. وزاد "القرارات الاقتصادية مثلت خطوة مهمة نحو تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتهيئة الظروف المناسبة لنمو مستدام في مختلف القطاعات من خلال استهدافها لتحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية على حد سواء"

وأكد أن التوجه نحو دعم الصناعة الوطنية يبعث برسائل مشجعة ومحفزة، تعزز الثقة في قدرة الاقتصاد على النمو والازدهار، داعيا إلى توفير استمرارية في الجهود، كون الطريق "لا يزال طويلاً" وهنالك الكثير من الاجراءات المطلوبة للحد من المعيقات التي تواجه الصناعة المحلية.

من جانبه، قال رئيس غرفة تجارة إربد، محمد الشوحة، إن حزمة القرارات الحكومية المتصلة بتحفيز البيئة الاقتصادية ومعالجة العقبات التي تواجه القطاعات الاقتصادية تتسق مع رؤية التحديث الاقتصادي. وأضاف أن من شأن هذه القرارات لا سيما المتعلقة بتحفيز السوق العقاري، وتنظيم الأسواق والعمالة، والإعفاءات على السيارات الكهربائية، ستوجد أجواء محفزة وإيجابية في تعزيز النشاط الاقتصادي بمكوناته كافة، ما يسهم بتحقيق أهداف رؤية التحديث برفع نسب النمو وإيجاد عشرات الآلاف من فرص العمل. وأكد الشوحة أن هذه القرارات الحكومية التي وصفها بالإيجابية والمشجعة، تعمق قيم الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص وتدفع به قدما نحو النهوض والنمو والتوسع، سواء بتطوير الاستثمارات الموجودة والتوسع بها أو باستقطاب استثمارات نوعية جديدة ذات قيمة مضافة. وأشار إلى السوق العقاري في اربد بدأ بالانتعاش التدريجي تبعا لهذه القرارات بعد فترة من التراجع، وأن إعفاء الشقق السكنية من رسوم التسجيل وضريبة المسقفات لأول 150مترا مربعا وخصم 50 بالمئة عن المساحات الزائدة، سينعش القطاع العقاري في المحافظة.ولفت إلى وجود أكثر من 2000 شقة غير مباعة في اربد، وتوقف أكثر من 200 شركة إسكان عن العمل، مرجحا أن يشهد بداية العام المقبل نشاطا عقاريا وتجاريا واستثماريا غير مسبوق. وبين أن قرار الإعفاءات المتعلقة بالسيارات الكهربائية سيحفز قطاع الطاقة من جهة، وينشط تجارة المركبات بالإضافة إلى أهميته البيئية وجهود التحول للطاقة البديلة. وقال إن قرار الإعفاء من الغرامات للعمالة السورية سيمنح القطاع الخاص فرصة واسعة لإعادة ترتيب أوضاعه فيما يتصل بتوفير العمالة المؤهلة والمدربة التي تعوض غياب العمالة الماهرة من خلال الإجراءات المتصلة بالتدريب والتشغيل والتطوير بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.بدوره، قال رئيس غرفة تجارة الكرك، ممدوح القرالة، إن منح حوافز إضافية للمستثمرين في مدينة الملك عبدالله بن الحسين التنموية في الكرك، يهدف في المقام الأول إلى توطين الاستثمارات الموجودة حاليا، فضلا عن تحفيز المستثمرين الأردنيين والعرب والأجانب للتفكير في الاستثمار في الكرك. ورأى أن هذه الحوافز تعود بالفائدة على المحافظة ومناطق الجنوب بشكل عام بمزيد من التشغيل للأيدي العاملة الأردنية، مطالبا الحكومة الاستمرار فى سياساتها لتجاوز جميع التحديات والصعوبات التي تواجه القطاع الخاص والمستثمرين. وأشار القرالة إلى أن القرار ينتهي بتشجيع الصادات الأردنية، ودعم مجتمع المصدرين خاصة من القطاع الخاص يحقق مكاسب كبيرة ومتعددة للاقتصاد الوطنى فى مقدمتها برنامج الرؤية الاقتصادية، إضافة إلى المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي. بدوره، أكد رئيس المنتدى الاقتصادي الأردني مازن الحمود، الدور الإيجابي للقرارات الحكومية الأخيرة على الاقتصاد، من حيث تنشيط العجلة الاقتصادية، ودعم الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص، بما يمكنها من الاستمرار في العمل والتوسع وتوظيف المزيد من الأيدي العاملة، بما يقلل من معدلات البطالة. وقال الحمود، إن المؤشر الرئيس للقرارات الاقتصادية، هو مدى تأثيرها على معدلات البطالة التي تنعكس على توفير فرص عمل للأردنيين، عبر تنشيط الحركة الاقتصادية. وأوضح الحمود أن التغييرات الكبيرة المنشودة، هي تغييرات هيكلية في النظام الاقتصادي، بحيث يحفز الاستثمار، ويستقطب استثمارات جديدة من الخارج، بنحو مستدام ومستمر، لتوظيف أعداد من الأردنيين، بما يعود بالأثر الإيجابي على نسب النمو، مشددا على ضرورة استقطاب استثمارات أجنبية، في ظل وجود مناخ جاذب للاستثمار. من جهته، قال رئيس جمعية الرؤيا لمستثمري الأجهزة الخلوية وإكسسواراتها، أحمد علوش، إن القرارات والإجراءات الاقتصادية الأخيرة تصب في مصلحة القطاعات الاقتصادية وتمثل خطوة إيجابية تسهم في تعزيز الثقة بين القطاعين العام والخاص.وبين ان هذه الإجراءات تُظهر مدى اهتمام الحكومة بتمكين القطاع الخاص ليكون شريكًا حقيقيًا في عملية التنمية الاقتصادية.وشدد علوش على ان هذه القرارات ينظر لها بعين التفاؤل خاصة إذا ما ترافقت مع آليات تنفيذ واضحة وشفافة تُراعي احتياجات وتحديات القطاعات المختلفة، "فمثل هذه الخطوات لا تعزز فقط النمو الاقتصادي، بل تسهم أيضًا في إيجاد بيئة عمل محفزة للاستثمار وداعمة لريادة الأعمال".وأكد علوش أهمية استمرار الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص لضمان مواءمة هذه القرارات مع واقع السوق وتطلعات المستثمرين، مشيرا إلى ان القطاع الخاص، بصفته المحرك الأساسي للاقتصاد، يحتاج لدعم مستدام لتحقيق الأهداف المشتركة.من جانبه، قال الخبير الاقتصادي، حسام عايش، إن القرارات الحكومية، تظهر إرادة للبحث عن القضايا والمشكلات والتحديات، ومحاولة إيجاد حلول لها، سواء بحلول سريعة لقضايا اجتماعية متعلقة بالعقارات أو بترخيص المركبات أو الضريبة على السيارات الكهربائية، أو بقضايا استراتيجية، تتمثل في مشاريع اقتصادية كبرى، كمشروع الناقل الوطني أو سكك الحديد أو المشاريع ذات الأولوية في رؤية التحديث الاقتصادي، أو حتى عن القضايا التفصيلية الحياتية اليومية، للناس وللأسر وللمستثمرين والقطاع الخاص.وأضاف أن الإجراءات السريعة التي اتخذتها الحكومة تعطي مؤشرات عن رغبة الحكومة بإحداث الفرق المطلوب على صعيد الأداء اقتصادي، بنتائج اجتماعية، وبعائد مهم للعاملين والفاعلين في العملية الاقتصادية سواء كانوا من القطاع الخاص أو من المستثمرين.وتوقع أن يكون هناك المزيد من السياسات والإجراءات، أولاً لإزالة المعيقات بقدر ما يمكن، ولتثبيت انطلاقة اقتصادية جديدة على قواعد من الشفافية والالتزام، وسرعة حل المشكلات، والانتقال إلى المراحل العملية في إنجاز أولويات اقتصادية، وفي مواعيد محددة ويمكن للمواطنين والمستثمرين أن يلمسوا آثارها.وافترض أن يكون القطاع الخاص وفق هذه الظروف الأكثر استفادة من بيئة العمل الإيجابية التي تنفذها الحكومة الجديدة، وعليه أن يكون أكثر مبادرة على صعيد الأداء والاستثمار والابتكار والمساهمة الفاعلة في إيجاد المزيد من فرص العمل.ودعا إلى تعديل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لإعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في العملية الاقتصادية، يكون فيها الدور الأساس له، وتلعب فيها الحكومة دور المراقب والحكم، والمنشط والمحفز، والحامي والميسر لإنجاز الأعمال.واعتبر أن هذه الخطوات من شأنها أن تتبلور في الأداء الاقتصادي، بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي، بما يرفع دخل الأفراد، ويصل إلى مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي عند 3 بالمئة وأكثر.وأكد أنه يمكن تسريع الأداء الاقتصادي، من خلال النظر في ثلاثة أمور رئيسة: أسعار الفائدة المصرفية، وتخفيف الأعباء على القطاعات الاقتصادية والمستهلكين، على اعتبارهم المستثمر الأول في الإنفاق الاستهلاكي، الذي يعد أساسياً، إذ كلما قلت التكاليف في الإنفاق الاستهلاكي، دفعت العملية الاستثمارية قدماً، إلى جانب توفير مزيج سعري للطاقة تأخذ بعين الاعتبار لعناصر القطاع.وأكد أهمية أن تنظر الحكومة إلى العملية الاقتصادية، على طريق الاستدامة والتنويع والاقتصاد الأخضر ورفع معدلات النمو، بما يخفف من وطأة أي تغييرات على المواطنين.ولفت عايش إلى أنه كلما زاد معدل دخل المواطنين من أداء اقتصادي أفضل، يكون للقطاع الخاص دوراً أكبر فيه، أدى ذلك إلى تقليل الشكوى من ارتفاع الأسعار، وزيادة الثقة بالقرارات الحكومية، وهذا له ارتداداته على النمو الاقتصادي.

بترا

"الطيران المدني" تُقيّم إعادة تشغيل الطائرات الأردنية إلى مطار بيروت

قال رئيس هيئة تنظيم الطيران المدني الكابتن هيثم مستو، الأربعاء، إن الهيئة تتابع التطورات الأخيرة في لبنان؛ لغايات تقييم إعادة تشغيل شركات الطيران الأردنية إلى مطار رفيق الحريري في بيروت.

وأضاف مستو في تصريح لـ" **المملكة** "أن إعادة التقييم تأتي للتأكد من سلامة وأمن التشغيل في المطار والأجواء اللبنانية.

ودخل وقف إطلاق النار بين إسرائيل وجماعة حزب الله اللبنانية حيز التنفيذ في الساعة الرابعة من صباح الأربعاء، بالتوقيت المحلي (02:00 بتوقيت غرينتش)، بعدما قال الرئيس الأميركي جو بايدن، إن الطرفين وافقا على اتفاق توسطت فيه الولايات المتحدة وفرنسا.

وكانت الهيئة قد أعلنت إيقاف رحلات شركات الطيران الأردنية إلى بيروت حتى إشعار آخر؛ حفاظا على سلامة وأمن شركات الطائرات الأردنية.

المملكة

السماح بتسجيل مركبات هجينة لخدمة السفريات الخارجية

عمان 27 تشرين الثاني (بترا)- قرر مجلس هيئة تنظيم النقل البري السماح بتسجيل المركبات العاملة على نظام الهجين (الهايبرد) للعمل في خدمة نقل الركاب عبر سيارات السفريات الخارجية.

وقال مدير عام الهيئة علاء الشبيلات إن القرار يأتي تسهيلا على المشغلين في قطاع النقل، وتخفيف الكلف التشغيلية المترتبة عليهم، إضافة إلى مطالبات العاملين في نمط سيارات السفريات الخارجية لإدراج نظام الهجين (الهايبرد)، ومواكبة التطورات العالمية على المركبات من حيث الابتعاد عن استخدام المحروقات وجعلها صديقة للبيئة.

وأضاف الشبيلات في تصريح صحفي الأربعاء، أنه جرى السير بالإجراءات كافة مع الجهات ذات العلاقة، ومخاطبة إدارة ترخيص السواقين والمركبات لتفعيل العمل بهذا القرار اعتبارا من اليوم.

وأشار إلى أنه يجري حاليا دراسة السماح بترخيص سيارات النقل العام الدولي (السفريات الخارجية) للعمل بالكهرباء وإمكانية سيرها لمسافات طويلة.

بترا

الأرصاد الجوية : الشوبك تسجل -3.9 درجة مئوية

عمان 27 تشرين الثاني (بترا)- سُجلت أدنى درجة حرارة في المملكة الليلة الماضية، بلواء الشوبك / محافظة معان، حيث بلغت -3.9 درجة مئوية، وفقاً لما رصدته محطة الشوبك التابعة لإدارة الأرصاد الجوية، تلتها محطة رصد الجفر في محافظة معان وبلغت -3 درجات مئوية.

وقال مدير إدارة الأرصاد الجوية رائد ال خطاب ،في بيان الأربعاء، إن درجة الحرارة الصغرى في مطار الملكة علياء الدولي سجلت -3 درجات مئوية، وفي العاصمة عمّان، سجلت محطة رصد حدائق الحسين +2 درجة مئوية.

وبين انه وفقًا للسجلات المناخية للبنك المناخي الأردني، يتضح أن مثل هذه الدرجات المنخفضة ليست نادرة خلال هذا الوقت من العام، حيث تم تسجيلها حوالي 60 مرة في فترات سابقة على سبيل المثال، سجلت محطة الشوبك درجة حرارة صغرى بلغت -11.2 درجة مئوية في 1978.

وتجدد إدارة الأرصاد الجوية تحذيراتها من خطر تشكل الصقيع خلال الليلة المقبلة ، ولاسيما فوق المرتفعات الجبلية العالية ومناطق البادية والسهول الشرقية.

بترا

ركابنا الاعزاء ، تالياً التعديلات على المسارات والتعرفة

تعديل أجرة مسار (1) مجمع المحطة / المنارة لتصبح 0.5 دينار

تعديل مسار (7) مجمع المحطة - الونانات و تعديل اجرته لتصبح 0.5 دينار

تعديل مسار (42) المستشفى الاسلامي / محطة صويلح ليدخل مجمع الحسين للأعمال وصولاً لنهاية المسار

تعديل مسار (51) ليصبح دوار الجمرك - دوار خلدا ودخوله لدوار المدينة الطبية ومجمع الحسين للأعمال.

تعديل مسار (52) دوار المدينة الرياضية / دوار خلدا business park /ليصبح نهاية المسار داخل مجمع الحسين للأعمال.

تعديل مسار (67) ليصبح محطة الباص السريع/ماركا – الحزام الدائري وتعديل أجرته لتصبح 0.5 دينار

باص عمان

"الأمن العام" ينفي وجود كاميرات لاستيفاء الرسوم على (شارع الـ100)

عمان 27 تشرين الثاني (بترا)- أكدت مديرية الأمن العام، أن التسجيل الصوتي الذي جري تداوله لشخص يدعي وجود كاميرات على الطريق التنموي (شارع الـ100) لتصوير المركبات واستيفاء رسوم منها نظير استخدام الطريق، هو محض كذب وادعاء لا صحة له على الإطلاق.

وأوضح الناطق الإعلامي باسم مديرية الأمن العام أن وحدة الجرائم الإلكترونية تتابع التحقيق للوصول إلى مطلق هذا التسجيل لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقه، محذرا من تداول مثل هذه التسجيلات التي عادة ما تهدف إلى تضليل المواطنين ونشر الشائعات في المجتمع، وذلك تجنبا للملاحقة القانونية التي تشمل مطلق التسجيل ومن يساهم في نشره أو تداوله.

بترا

اجواء باردة نسبياً في اغلب المناطق اليوم واستقرار خلال الايام المقبلة

عمان 28 تشرين الثاني (بترا)- ترتفع درجات الحرارة قليلاً اليوم الخميس، مع بقائها أقل بقليل من معدلاتها العامة لمثل هذا الوقت من السنة؛ ويكون الطقس باردا نسبيًا في أغلب المناطق ومعتدل الحرارة في الأغوار والبحر الميت والعقبة، مع ظهور الغيوم على ارتفاعات منخفضة وهناك إحتمال ضعيف في ساعات الصباح لهطول زخات خفيفة من المطر في أقصى شمال المملكة، وتكون الرياح غربية معتدلة السرعة.

وتحذر إدارة الأرصاد الجوية في تقريرها، من احتمال تشكل الصقيع في ساعات الصباح الباكر فوق المرتفعات الجبلية الجنوبية العالية والبادية، ومن احتمال تدني مدى الرؤية الأفقية في ساعات الصباح الباكر بسبب الضباب فوق المرتفعات الجبلية وأجزاء من مناطق السهول.

ويطرأ يوم الجمعة، ارتفاع آخر طفيف على درجات الحرارة، ويكون الطقس مائلًا للبرودة في أغلب المناطق، ودافئًا نسبيًا في الأغوار والبحر الميت والعقبة، مع ظهور بعض الغيوم على ارتفاعات منخفضة في شمال ووسط المملكة، وتكون الرياح شمالية غربية معتدلة السرعة.
ويبقى الطقس السبت والأحد، مائلًا للبرودة في أغلب المناطق، ودافئًا نسبيًا في الأغوار والبحر الميت والعقبة مع ظهور بعض الغيوم على ارتفاعات عالية، وتكون الرياح شمالية شرقية إلى شمالية غربية خفيفة السرعة.

وتتراوح درجات الحرارة العظمى والصغرى في شرق عمان اليوم ما بين 16 - 7 درجة مئوية، وفي غرب عمان 14 - 5، وفي المرتفعات الشمالية 11 - 4، وفي مرتفعات الشراة 12 - 2, وفي مناطق البادية 18 - 4, وفي مناطق السهول 16 - 6, وفي الأغوار الشمالية 21 - 10, وفي الأغوار الجنوبية 25 - 13، وفي البحر الميت 24 - 12، وفي خليج العقبة 24 - 12 درجة مئوية.

بترا